



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بمناسبة افتتاح
فعاليات الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي
تحت شعار "معا من أجل رفع التحدي"
أيام 4، 5 و6 ديسمبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نلتقي اليوم في هذه المناسبة المخصصة ملف الإنعاش الصناعي، غداة استكمال مسار إصلاحات الصرح المؤسساتي، نلتقي لنباشر - بعون الله - إصلاحات جديدة تمس هذه المرة قطاع الصناعة. هذا القطاع الذي نعول عليه كثيرا كأحد أهم ركائز التنمية المستدامة ودافع لهضة اقتصادية حقيقية.

لقد مرّ هذا القطاع في بلادنا عبر مراحل عديدة. بدأ بمرحلة استرجاع مواردنا الوطنية التي كانت بين أيدي مصالح أجنبية، ثم جاءت مرحلة التصنيع الهادفة إلى إضافة قيمة معتبرة لمواردنا الأولية المنجمية التي كانت تصدّر بدون تحويل أثناء الحقبة الاستعمارية، ثم استهدفنا تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة محليا - وهذا في الواقع هو هدف التصنيع مع إنشاء مواطن شغل كثيرة ودائمة، وتغطية حاجيات السوق الوطنية-. ثم جاءت للأسف مرحلة التصنيع المزيف المتمثل في "نفخ العجلات" وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج تحت تسميات متعددة.

إن الوضع الراهن الذي آلت إليه الصناعة في بلادنا ليس قدرا محتوما بل هو وضع وإن استعصى التحكم في بعض جوانبه، فإن بعضها الآخر

يمكن تصويبه عاجلا باتخاذ التدابير اللازمة من أجل القضاء التدريجي على أسباب انتكاسته، وتطهيره من مخلفات الفساد وهدر المال العام.

وها نحن اليوم وبعدها قالت العدالة كلمتها الأخيرة نعود إلى بناء صناعة وطنية حقيقية على أسس مدروسة وعقلانية تخدم المصلحة الوطنية وتكون رافدا من روافد التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة. نطلق من مرحلة تتميز بركود صناعي. لا يمثل الإنتاج الصناعي إلا 6 إلى 7 % من الناتج الوطني وهذا حقيقة يعطي فكرة على حجم التحدي الذي يتعين علينا رفعه. ولكنني على يقين أن رفع هذا التحدي في متناولنا اليوم بل إننا مصممون على مواجهته عبر خطوات ملموسة ومؤثرة تتمثل فيما يلي:

1. رفع العراقيل أمام المصانع الموجودة والتي تحول دون تمكينها من المساهمة في الناتج الوطني بالقدر المطلوب.
2. المساعدة في إتمام المشاريع قيد الإنجاز أو التي تم تعطيلها لسبب أو آخر. وفي هذا الصدد وبناء على تعليمات أصدرتها تخص معالجة مجموعة كبيرة من المشاريع المتوقفة وعددها 402 مشروع تم رفع القيود على 57 منها في ظرف قصير جداً، تجعل الإنسان يتساءل عن السبب الحقيقي من وراء توقفها.

وتعمل الحكومة حالياً على رفع القيود على المشاريع المتبقية علماً بأنه فيما يخص 29 منها يعود القرار لأصحابها وليس للإدارة. ولنتمكن من دخول مرحلة جديدة وجّهت الحكومة لإتمام هذه المهمة قبل نهاية هذا الشهر.

3. فيما يخص طلبات الاستفادة من المزايا المقدّمة من مستثمرين على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تمّ بتاريخ 30 نوفمبر رفع التجميد على 581 ملفاً وسوف يتم رفع التجميد على 356 ملفاً إضافياً في الأسبوع الأوّل من شهر ديسمبر. إنجاز هذه المشاريع سيمنّ، بإذن الله، من إحداث 75.000 منصب عمل.

4. إحداث "شباك موحد" (guichet unique) لتسهيل الحصول على التصاريح الإدارية وتحديد الآجال المسموح بها للإدارة لإصدار هذه التصاريح.

5. توفير العقار الصناعي للمستثمرين في آجال قصيرة من خلال وكالات متخصصة لهذا الموضوع لا علاقة لها بالإدارة.

6. توفير التمويلات الضرورية لتمويل المشروعات الصناعية لدى البنوك الوطنية.

إنّ التحدي أمامنا كبير، لكن يمكن أن نرفعه إذا ما توفرت الجهود وصدقت النوايا. واسمحوا لي هنا أن أذكر المسؤولين المركزيين والمحليين

أن المسؤول الناجح هو المسؤول الذي يسهل التنمية المحلية وليس المسؤول الذي يبحث عن الذرائع للامتناع عن توقيع تصريح أو إذن ينص عليه القانون.

إن هدفنا اليوم هو رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني من 7% إلى 10% على الأقل، وهو ما سيساهم دون شك في توفير مناصب شغل في كل مناطق البلاد، ويؤدي بالضرورة إلى تخفيض الواردات الصناعية. هل يعقل أن نواصل في 2021 استيراد مواد كالملابس الجاهزة أو الأحذية (أكرمكم الله) أو حتى "الكارطون" حاجات بسيطة وفي متناول الصناعة الوطنية. كما يجب علينا رفع حجم الصادرات الصناعية ودخول أسواق جديدة في إفريقيا والعالم العربي وحتى في بعض الدول من الجوار الأوروبي. كل هذا، أقول وأؤكد، ممكن لو صدقت النوايا وتوحدت الجهود.

ولا يفوتني التذكير بأن التنمية الصناعية تساهم في تنمية قطاعات أخرى كالزراعة والبناء والأشغال العمومية وغيرها من القطاعات المتصلة بالنشاط الصناعي.

كما أن للصناعة دورا معروفا في إحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة ويعلم الجميع الحاجة الملحة لإحداث وظائف دائمة خاصة لحاملي الشهادات.

بالإضافة إلى ما سبق، تمكّن التنمية الصناعية من بناء شركات مثمرة مع دول ومؤسسات أجنبية، مما يساعد على فتح قنوات إضافية لاكتساب التكنولوجيات الجديدة والولوج إلى الأسواق الخارجية.

لكل هذه الأسباب أدعوكم إلى الانخراط في هذا المسعى الجديد لنضع أسساً قوية ومستدامة للتنمية الوطنية، فاتحين الأبواب لكل الكفاءات في الداخل والخارج للانخراط في هذا المسعى الطموح. كما أدعوكم لفتح صفحة جديدة في العلاقة بين المستثمر والإدارة، علاقة يميّزها التعاون لخدمة الوطن، علاقة مبنية على الثقة المتبادلة والعمل المشترك لصالح الوطن، لأن الهدف واحد ولا يوجد سبب موضوعي للتباعد والنزاع بل المصلحة الوطنية تفرض على الجميع التعاون والتآخي لخدمة هذا الوطن الغالي.

ولا يسعني ختاماً إلا أن أؤكد لكم أن التوصيات والمقترحات التي ستتوج أشغال هذه الندوة ستكون محل دراسة واهتمام كبيرين، وستعمل الحكومة على إنجاز كل ما من شأنه دفع التنمية الصناعية على أسس عقلانية ومستدامة. وستكون لنا فرصة لتقييم أداء الإدارة المركزية والمحلية في كل ما يتعلق بالتنمية الصناعية بصفة دورية. إن هدفنا هو إعطاء دفع قوي للتنمية الصناعية وتسهيل مشاركة كل المتعاملين في هذا

المجهود حتى نتمكن من إعادة بناء صناعة وطنية حديثة وقوية تكون في
مستوى هذا البلد العظيم.

وفقنا الله جميعاً لخدمة هذا الوطن الغالي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته